

الجريدة الرسمية

للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

قوانين ومراسيم

قرارات . مقررات . منشير . اعلانات و بلاغات

الاشتراكات	القوانين والمراسيم			مناقشات المجلس الوطني	النشرة الرسمية اعلانات، صفقات عمومية وسجل تجارى	التحرير والادارة الاشتراكات والشر المطبعة الرسمية ٩ شارع نرويه الجزائر
	٣ اشهر	٦ اشهر	سنة			
فى الجزائر فى البلاد الاجنبية	٨ دنانير	١٤ دينار	٢٤ دينار	٣٠ دينار	١٥ دينار	تليفون : ٨١-٦٦-٩٦ رقم الحساب الجارى بالبريد ٥٠ - ٢٢٠٠
	١٢ دينار	٢٠ دينار	٢٥ دينار	٢٥ دينار	٢٠ دينار	

تغنى العدد ٢٥ دينار وتغنى العدد للسنين السابقة ٣٠ دينار وتسلم الفهارس مجانا للمشتكرين . المطلوب منهم الاعلام عن تغيير عناوينهم وعن مطالبهم - يؤدى عن تغيير العنوان ٣٠ دينار ثمن النشرة على اساس ٢٥٠ دينار للسطر*

فهرس

القسم الاول

- ٨٠٦ - بيان مجلس الثورة الصادر بتاريخ ١٩ صفر عام ١٣٨٥
- ٨٠٧ - قائمة النواب الموقعين على العريضة .
- ٨٠٨ - نص العريضة المقدمة الى مجلس الثورة من قبل المحافظين الوطنيين ومراقبي الحزب .
- ٨٠٩ - تصريح الاخ هوارى بو مدین رئيس مجلس الثورة بتاريخ ٦ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ٥ يوليو سنة ١٩٦٥ بمناسبة الذكرى الثالثة للاستقلال .
- ٨٠٢ - بيان مجلس الثورة الصادر بتاريخ ١٩ صفر عام ١٣٨٥
- ٨٠٤ - تشكيل مجلس الثورة
- ٨٠٥ - بلاغ الحكومة الصادر في ٢٠ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٥
- ٨٠٥ - تصريحات اعضاء من المكتب السياسى
- ٨٠٥ - نص العريضة الموقعة من طرف النواب الحاضرين بمدينة

القسم الثانى

- ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٥ يتضمن نقل اعتماد في ميزانية وزارة الصحة وقدماء المجاهدين والشؤون الاجتماعية .
- ٨١٣ - امر رقم ٦٥-١٧٥ مؤرخ في ٢٩ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٥ يتضمن نقل اعتمادات في ميزانية وزارة التربية الوطنية .
- ٨١٣ - امر رقم ٦٥-١٧٦ مؤرخ في ٢٩ صفر عام ١٣٨٥ الموافق

قوانين واوامر

- امر رقم ٦٥-١٧٣ مؤرخ في ٢٩ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٥ يتضمن نقل اعتماد في ميزانية التكاليف المشتركة .
- ٨١٣ - امر رقم ٦٥-١٧٤ مؤرخ في ٢٩ صفر عام ١٣٨٥ الموافق

— أمر رقم ٦٥-١٧٨ مؤرخ في ٢٩ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٥ يتضمن تمديد الأجل المتعلقة بتسجيل عقود الزواج والولادات والوفيات والطلاق في سجلات الحالة المدنية .
٨١٤

— أمر رقم ٦٥-١٧٩ مؤرخ في ٢٩ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٥ يتعلق باحداث واصدار ووضع قيد التداول عملة معدنية جديدة .
٨١٥

٢٩ يونيو سنة ١٩٦٥ يتضمن نقل اعتمادات في ميزانية وزارة الإصلاح الإداري والوظيفة العمومية .
٨١٤

— أمر رقم ٦٥-١٧٧ مؤرخ في ٢٩ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٥ يتضمن تحويل اعتماد من ميزانية وزارة الاوقاف الى ميزانية رئاسة الجمهورية (المصالح المركزية) .
٨١٤

القسم الاول

بيان مجلس الثورة الصادر بتاريخ ١٩ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ١٩ يونيو سنة ١٩٦٥

ايها الاخوة المواطنين :

ايها الشعب الابي :

عند ما اندلعت الثورة التحريرية في بلادنا ، استجاب الشعب بجميع فئاته ولم يضع سلاحه الا بعد ان اطاح بالاستعمار ، واستردت للجزائر حريتها وسيادتها ، وانتزعت استقلالها بعد تضحيات جسيمة بلغت مليون ونصف مليون من الشهداء ، وهو أغلى ثمن في التاريخ دفعه شعب في سبيل كرامته وعزته .

ان الخامس من شهر يوليو سنة ١٩٦٢ كان اليوم الذي وضع فيه الشعب حدا لحقبة من التاريخ أهينت فيها كرامته وديست مقدساته ، وكادت تمحى فيها معالم شخصيته وقوميته .

غير ان هذا اليوم كان ايضا بداية لازمة سياسية نتجت عن تناقضات عديدة وحتمية تراكمت طيلة ثماني سنوات من الحرب التحريرية أشرفت فيها بلادنا على حافة الهاوية ، ولم ينقذها من الحرب الاهلية آنذاك سوى الوطنية النزيفة ، ووعي المجاهدين المخلصين من ابناء هذا الشعب الامين ، تحذوهم روح التضحية والنضال التي بداوا بها ثورتهم في غرة نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، وبالرغم من ذلك ، فان المشاكل بقيت ، بل كانت تزداد وتتعدى يوما بعد يوم ، فبعد مرور ثلاث سنوات من استرداد السيادة الوطنية ، نشاهد بلادنا نهبا للمكائد والدسائس ، وطعمة للانانية والاهواء الشخصية ، واحتدم الصراع بين مختلف الاتجاهات والتكتلات التي لا تنشأ الا لخدمة غرض واحد ، هو مبدأ « فرق تسد » . ان الحسابات الدنيئة والانانية السياسية وحب السلطة المتناهي قد بدت في اوضح صورها واجلى مظاهرها في القضاء على اطرار البلاد وفي المحاولة الاجرامية للنيل من سمعة المجاهدين وكرامة المقاومين ، دون اعارة أدنى اعتبار او تقدير لكفاحهم البطولي ، ولماضيهم المجيد . غير ان الجيش الوطني الشعبي ، الحافظ الامين لمجد جيش التحرير الوطني ، لم ولن يتخلى عن الشعب الذي هو منه ، والذي يستمد منه قوته ووجوده ، ان هذا الجيش لن يتخلى عن الشعب مهما كانت المنازعات والاطماع ، وتنوع اساليب الخداع .

ايها الشعب الجزائري الكريم :

ان المناضلين الذين قرروا اليوم ان يستجيبوا لندائك الصامت العاميق ، وان يلبوا دعوتك الملحة ، ان هؤلاء المناضلين قد اخذوا على انفسهم عهدا بان يعيدوا اليك حريتك المفتصة وكرامتك المداسة ، ومادفعهم الى ذلك الايمانهم واقتناعهم بان الوقت قد حان لكف الشر ، ودفع الضرر ، حيث أصبح من الضروري الحتمي ان نضع حدا لهذه المأساة المؤلمة .

ان اي مواطن جزائري مهما عظمت مكانته وعلت مسؤوليته لا يمكنه ان يدعي بانه وحده يمثل الجزائر ، والثورة والاشتراكية في آن واحد .

ومهما بلغت السلطة من درجة في الفوضى فانه لا يمكن بآية حال من الاحوال لاي كان ان يتصرف في مقدرات البلاد كما لو كانت ملكه الشخصي .

ان قائمة الاخطاء طويلة ، وان مغزاها لعميق ، فقد اقيم الحكم على تبذير التراث الوطنى ، والتلاعب بأموال البلاد وبرجالها ، وارتكز في ذلك على الفوضى والكذب والارتجال والديماغوجية ، كما اقيم على التهديد تارة والمساومة تارة اخرى وحجز الحريات الفردية ، وانتهاك الحريات العامة ، وقد ابتغى الحكم من الالتجاء الى هذه الاساليب اخضاع فئة وارهاب اخرى ، حتى يستكين اليه الجميع خشية بطشه .

وسرعان ما أصبح الحكم فردياً ، ودفنت المؤسسات الوطنية والجهوية التابعة للحزب والدولة ، بحيث أضحت لعبة في يد شخص واحد ، يفعل بها ما يشاء ، ويمنح النفوذ لمن يشاء ، ويفرض اهواءه على المنظمات والرجال حسب مزاج الساعة وشهوة النفس .

أيها الشعب الجزائري الابي :

لم يكن صمتك خوفاً او خضوعاً للاستبداد كما كان يظن الطاغية الذي عزل اليوم من الحكم ، فقد اعتقد انك استسلمت لنوم عميق ، ولكن الاحداث قد برهنت له على عكس ذلك ، وعلمته ان تأرك من الذين تحبهم لا بد ان يكون في مستوى ثقتك بهم واخلصك وتأيدك لهم قبل ان ينحرفوا عن الطريق السوي او يخونوا الامانة التي وضعتها بين أيديهم .

أيها الشعب الكريم :

لقد تألف مجلس للثورة ، وقد اتخذ هذا المجلس جميع التدابير والاحتياطات لضمان النظام وحماية الامن والسهر على سير المؤسسات القائمة والمرافق العامة ، وسيعمل مجلس الثورة على تحقيق الشروط اللازمة لاقامة دولة ديمقراطية جديّة تسيّر قواعدها ، تحترم الاخلاق والمثل العليا ، وبمعنى آخر دولة لا تزول بزوال الحكومات والافراد .

وستسير مؤسسات الدولة وانظمة الحزب في كنف الانسجام وفي حدود مسؤوليتها دون ان يقع اي مساس بشريعة الثورة ، وسيعكف مجلس الثورة حالما تستتب الامور وتعود الطمأنينة الى النفوس ، سيعكف على تنظيم اقتصاد البلاد ، واخراجها من الفوضى التي كان يتخبط فيها .

وهذه الاهداف لا يمكن ان تتحقق الا بنبذ الخطب الجوفاء وارتجال الوسائل ، وباختيار السبل الواضحة والمفهومة من الجميع .

وفي هذا الميدان - اكثر من اي ميدان آخر - ينبغي احلال النزاهة والاخلاص محل حب الكسب والمثابرة محل الاندفاع المرتجل ، وبتعبير آخر ينبغي انتهاج الاشتراكية طبقا لواقع وحقائق البلاد ، ونبذ الاشتراكية الدعائية الفوضوية ، وانه من الواضح ان اتجاهاتنا الاساسية لا يمكن التراجع فيها ، وان مكاسب الثورة لا يمكن التخلي عنها .

ومع ذلك فلا يمكن للبلاد ان تخرج من أزمتها الاقتصادية الشاملة التي تجلت في انخفاض مستوى الانتاج ، والكساد الواضح في استغلال الاموال واستثمارها ، لا يمكن الخروج من هذه الازمة الا باتخاذ اجراءات حازمة .

ان النهوض بمجتمعنا لا يمكن ان يتم الا بتمسكنا بمعتقداتنا ، واحترام تقاليد شعبنا الاصيل ، وقيمه الخلقية ومثله العليا ، وفي هذه المرحلة الجديدة للثورة ينبغي للشعب بأجمعه ان يعمل في ثقة واطمئنان على اعادة الاعتبار الى مؤسساتنا وتدعيم الاستقرار السياسي في ظل الاخوة المستردة ، وتثبيت الحكم الثوري على اساس تقدير صحيح وسليم للمركزية الديمقراطية ولتشديد مجتمع اشتراكي حقيقي .

أيها الاخوة المواطنين :

ان الجزائر اليوم تقف على عتبة اهم مؤتمر دولي يمكن ان ينعقد في بلد من بلدان العالم الثالث ، وان السمعة التي اكتسبتها بلادنا خلال ثورتها المباركة ، والتي جعلتها محط انظار العالم مما حدا بالدول الى ان تختارها مكانا لعقد المؤتمر الافريقي الاسيوي ، ان كل هذا لا ينسينا الثقة التي وضعها في وطننا المفدى شعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية .

غير ان الظروف الدولية مهما كانت طيبة ، لا يمكن ان تسمح لشخص ان يستغلها لغاية فردية على حساب مصلحة الوطن العليا .

ان الصداقة الخالصة ، والاحترام الاخوى الذي نحن مدينون به لهذه الشعوب ولقاداتها تجعل من واجبا ان نستنكر

امامها المناورة الميكافيلية التي أحكم نسجها الدكتاتور الطاغية ، وكان يأمل ان يستغل هذا الحدث التاريخي لا ليدعم مثلنا العليا في التضامن والسلم .

ان ابن بلة بعد رفع القناع عن الخداع والمغامرة ، والمغالطة السياسية سيلقى المصير الذي خص به التاريخ كل المستبدين ، ويريمهم آنذاك انه لا حق لاحد ان يهين الامة وان يعتبر نبل الشعب غفلة وسذاجة ، وسيفهم انه لن يكون في امكان اي فرد ان يفتتص - بطرق فاسدة - الثقة السياسية التي يضعها فيه كبار الضيوف لتبرير خيانتة العظمى التي لا يمكن وصفها ، ولعله لم يفهم كل الفهم ان علاقات الجزائر باصدقائها وحلفائها ، وبكل الشعوب المحبة للحرية والعدالة تقع فوق اعتبار كل الاشخاص والتقلبات السياسية .

ان بلدنا سيفي بجميع التزاماته بأمانة واخلاص في الميدان التي قطع فيها عهدودا على نفسه اكثر من أي وقت مضى .
وان نشاطنا لن يقع بعد اليوم تحت تأثير العاطفة الذاتية والنزوات الفردية ، بل سيكون في المجال الخارجي صورة منعكسة لسياستنا الداخلية نحو تشييد دولة مستقرة سياسيا ومزدهرة اقتصاديا .
ولن تجعلنا اعتبارات السمعة الشخصية ننسى أعمالنا الاساسية ، وهي تدعيم استقلالنا الوطني ، وتنمية اقتصادنا لصالح الطبقات المحرومة أولا وقبل كل شيء .

وطبقا لاتجاهات جبهة التحرير الوطني الاساسية فان سياستنا الخارجية التي نود ان نجعلها مجدية وواقعية سنستوحي توجيهها باستمرار من المبادئ التي نص عليها برنامج طرابلس واكدها ميثاق الجزائر .

أيها المواطنين :

ان عبء التركة الثقيلة التي خلفها عهد الاستعمار الطويل والتي ضاعفتها ثمانية أعوام من الآلام قد تغاقم بصفة خطيرة نتيجة سياسة الانحلال وتفكك أجهزة الدولة والتفاؤل الساذج .

وبالرغم من ان الاوضاع لم تبلغ حدا من التدهور الذي لا يقبل العلاج الا انها وصلت الى حد يثير القلق وينذر بالخطر ولا يمكن الانطلاق في طريق السلامة والوصول الى مستقبل زاهر الا بتعبئة كافة الطاقات الوطنية حول اهداف الثورة الاساسية . ولن يتم أي نهوض وتحقيق أية معجزة الا بالعمل والجد والوحدة ووضوح الاهداف .

ان بلادنا التي عرفت كيف تجتاز المحن والصعوبات عدة مرات لتفرض علينا مرة أخرى ان نرتفع أفرادا وجماعات الى مستوى مسؤوليتنا التاريخية ليكون النصر حليف الثورة الى الابد .

عن المجلس الوطني للثورة

هواري بومدين

تشكيل مجلس الثورة

الرئيس :

هواري بومدين

الاعضاء :

مدغرى احمد
منجلى على
محمدي السعيد
محمد ولد الحاج
مولاي عبد القادر
سوفي صالح
طبي محمد
يحيوى محمد صالح
زبيرى الطاهر

بو جنان احمد
بو معزة بشير
بوتفليقة عبد العزيز
شريف بلقاسم
دراية احمد
قائد احمد
خطيب يوسف
محساس احمد

عبيد سعيد
بلهوشات عبد الله
ابن احمد محمد
ابن شريف احمد
ابن جديد شاذلى
ابن حدو بو حجار
ابن سالم عبد الرحمن
بو بنيدر صالح

بلاغ الحكومة الصادر في ٢٠ صفر عام ١٣٨٥

الموافق ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٥

بتفان وروح ثورية .

وقد قررت الحكومة أن تخول بصفة مؤقتة الى الاخ احمد مدغرى مهمة وزارتي الداخلية والمالية ، والى الاخ تجينى هدام وزير الاوقاف مهمة وزارة الصحة العمومية وقدماء المجاهدين والشؤون الاجتماعية ، والى الاخ بلقاسم شريف وزير التربية الوطنية مهمة وزارة الانباء .

ان الحكومة تجدد نداءها بصفة ملحّة الى الشعب كي يحافظ على يقظته ويبرهن على أنه يعرف كيف يبقى في مستوى المسؤولية .

عقدت الحكومة بتاريخ ٢٠ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٥ اجتماعا ، وبعد الاستماع للعرض الشامل الذى قدمه الاخ هوارى بو مدين عن الحالة فى البلاد ، أصدرت البلاغ التالى :

بعد العرض الشامل للأسباب التى أدت الى خلع رئيس الدولة السابق ، اتخذت الحكومة عدة قرارات لضمان السير المستمر لتنفيذ مهام الدولة .

ولهذه الغاية فانها تجدد نداءها الذى وجهته الى جميع الموظفين والمسؤولين من أجل سير حسن لجميع المصالح

تصريحات أعضاء من المكتب السياسى

اننا سنعمل على تقديم ايضاحات وتحديد الضرر والقول كيف تطور هذا الضرر ، وكيف وصل الى التهديد بمستقبل ثورتنا .

اقول اذا بان آفاقا جديدة تفتح أمام الثورة الجزائرية ، وعلى المناضلين المخلصين أن يواصلوا العمل من أجل النهوض بالوطن ، وأن يفضلوا الفعالية على التضييق ، علينا أن نعود من جديد أمام الشعب لنشرح له كيف كانت مقاومة المناضلين داخل الحزب والحكومة رغم المناورات الشيطانية التى كان يدبرها الدكتاتور . لقد قطعنا العهد على أنفسنا بان نخدم الجزائر وأن نستمر فى خدمتها

لقد وصلنا الى نقطة تتصف فيها بلادنا بالجمهورية الديمقراطية الشعبية وكان على رأسها رجل يتولى جميع السلطات التى لم يتولاها من قبل أى ملك عبر الزمان ، هذه هى الاسباب التى أدت الى انتفاضة ١٩ يونيو سنة ١٩٦٥ التاريخية ... »

الاخ احمد محساس

« .. اننا نعرف مساوئ الحكم الفردى . وعليه كان لازما اقرار توجيه جديد . ان الثورة ستجد أسلوبا جديدا الذى يمكنها من القضاء على الازمات ، لا كل الازمات ، ولكن الازمات الخطيرة مثل الازمات التى محت اسبابها انتفاضة ١٩ يونيو سنة ١٩٦٥ .

اننى أوجه نداء الى جميع المناضلين كي يبقوا متحدين ذلك ان الاتحاد الثورى هو رأس مال عظيم . واطلب منهم كذلك أن يبرهنوا على الروح النظامية الضرورية التى تقودنا الى تشييد مجتمع اشتراكى جديد ، شغله الشاغل مصالح الطبقات الكادحة فى هذا البلد . وانى أوجه كلامى هذا الى المناضلين والى كافة الشعب والى بعض الاخوان الذين لم يتفقوا معنا واطلب منهم أن ينضموا الينا حتى لا تكون هناك خلافات تعرقل الثورة .

ولكن بقى ذلك فى الخطب والمهرجانات ولم يطبق فى

انعقد بتاريخ ٢٤ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٥ بدار الاذاعة والتليفزيون الجزائرية ، اجتماع شارك فيه كل من الاخوة على منجلى عضو المكتب السياسى ونائب رئيس المجلس الوطنى ، بشير بومعزة ، عضو المكتب السياسى ووزير الصناعة والطاقة واحمد محساس عضو المكتب السياسى ووزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ، احمد مدغرى ، عضو المكتب السياسى ، محمد ولد الحاج عضو المكتب السياسى ، الطاهر الزبيري ، عضو المكتب السياسى ، رئيس اركان حرب الجيش الوطنى الشعبى ، ويوسف خطيب ، عضو المكتب السياسى .

وقد تناول هؤلاء الاخوة الكلمة لشرح أهداف الحدث التاريخى الذى سجله يوم ١٩ يونيو سنة ١٩٦٥ .

الاخ على منجلى

« .. وأؤكد مرة أخرى لكى تكون الامور واضحة فأقول ان المسؤولين سواء فى المكتب السياسى أو غيره بخلاف فرد أو اثنين كلهم كانوا غاضبين على كيفية التسيير التى تتنافى تماما مع قرارات المؤتمر كما ان الاخوان فى اللجنة المركزية ايضا كانوا غاضبين وقائمين بالدعاية ضد كيفية التسيير كما ان المحافظين السياسيين للاتحاديات ولجميع القسامات كانوا كذلك ينتظرون تغييرا وكرر مرة أخرى أن هذا الغضب نتج عنه حدث ١٩ يونيو التاريخى .

ولهذا اقول مرة أخرى بأن اليوم صارت الامور واضحة واطلب من الجزائريين والجزائريات لكى يكونوا فى حالة يقظة للمحافظة على مكاسب الثورة .. »

الاخ بشير بومعزة

« ... اننا نحاول فى المستقبل أن نحكم ، وأن نحكم حقيقة ، ولكى نحكم فى غير الساحات العمومية . هناك انتقاد نفسى يجب القيام به واذا كانت هناك ايضاحات تقدم ، فانى اعتقد انه واجب على كل جزائرى حقيقى أن ينتقد نفسه .

وانى أوجه نداء الى جميع المنظمات الوطنية ، والى الشعب الجزائرى ، والى الطليعة الثورية حتى تواصل نظام عملنا الثورى الذى أعد منذ فاتح نوفمبر سنة ١٩٥٤ .

هذه هى المبادئ التى سرنا وسنسير عليها دائما .

واليوم فان الحدث التاريخى قد تم بدون اراقة الدماء الجزائرية . انى أؤيد هذا الحدث العظيم واننى لمتيقن بأننا نحترم القسم الذى قطعناه على انفسنا للشهداء .. » .

الاخ الطاهر الزبيري

« .. ان ١٩ يونيو فى الحقيقة هو استمرار لثورة سبع سنوات ونصف من الكفاح .

وان المناضلين الثوريين هم دائما الحرس الامين لمبادئ ثورة ١٩٥٤ التى من أجلها استشهد مليون ونصف مليون .

ان حدث ١٩ يونيو فهمه جيدا كل الاخوان المناضلين .

ان الثورة حققها مناضلون أوفياء وسبقون أوفياء لمبادئ هذه الثورة وهذه المبادئ هى : الاشتراكية والعمل من أجل سعادة الشعب الجزائرى .. » .

الاخ يوسف خطيب

« .. اننا حاولنا باخلاص منذ مؤتمر جبهة التحرير الوطنى العمل من أجل وحدة المناضلين ، مستنكرين عبادة الشخصية ، وفعلنا فقد كانت خطة سيرنا طوال المعركة فى التطبيق الدقيق لمبادئ الادارة الجماعية كما كان النقد ، والنقد الذاتى كقاعدة للجميع . ولكن للأسف ذهبت كل جهودنا سدى وتدعم الحكم الفردى . واليوم يدخل البلد مرحلة جديدة ، فان بيان ١٩ يونيو يؤكد ضرورة العودة الى الاصل والروح والمبادئ التى انفشت كفاح التحرير الوطنى والى المبادئ التى استمدت منها الثورة قوتها .

ان انتفاضة ١٩ يونيو يجب ان تسجل الديناميكية الثورية لمؤتمر الصومام ، وطرابلس ، وميثاق الجزائر تلك الديناميكية التى ستعمل على تمديد التاريخ المجيد وتسمح بتجميع المجاهدين والمناضلين الشرعيين هؤلاء المناضلين الذين عاشوا الى جانب الشعب متشبعين بتقاليدهم والذين ليسوا فى حاجة لتلقى الدروس من أى كان من أجل تحقيق الاشتراكية المطابقة للواقع العربى والاسلامى للجزائر .. » .

ان الثورة الحقيقية لم تركز على اشخاص ، بل تركز على النشاط الجماعى لكل قوات الدولة الحية .

وان المناضلين الحاضرين هنا سيعملون من أجل انتصار المركزية الديمقراطية ، ومن أجل تفوق حزب جبهة التحرير الوطنى ، والتسيير الذاتى وكل القيم الخاصة بالاشتراكية الجزائرية .. » .

الاخ احمد مدغرى

« .. انى من أولئك الذين شاركوا فى حياة سياسة الامة منذ حصول الجزائر على الاستقلال ، اى منذ حدوث عهد حكم ابن بلة ، واننى كباقي الاخوان اعطى لمحة عن وسائل الحكم التى ادت الى وقوع حدث ١٩ يونيو التاريخى ، وعليه فان يوم ١٩ يونيو هو فى الواقع نتيجة لاحداث متعددة ونهاية لوضع ابن بلة الذى هو وحده المسؤول عنه .

ان جميع الاخوان الذين قاموا بمسؤوليات منذ الاستقلال لزموا الصمت من أجل المحافظة على الوحدة العليا ، ووحدة الامة .

كان البعض منا يعتقد بأنه سيجد الحل بخروجه ، أو استقالته من الحكومة مع الاحتفاظ بحق المشاركة فى أجهزة الحزب . كنت من بين هؤلاء ، ولكن هذا لم يجد نفعا ، اذ كانت الاساليب التى كان يستعملها احمد بن بلة فى جهاز الدولة ، وفى ادارة الشؤون العمومية ، وفى سير الحكومة ، هى نفسها التى كان يستعملها فى الحزب باستحواده شيئا فشيئا على السلطة التنفيذية وتأسيس الحكم الاستبدادى .. » .

الاخ محمد ولد الحاج

« .. لقد كنا دائما معارضين للسلطة الشخصية وللدكتاتورية وللظلم ، وبطبيعة الحال كان يستحيل التعبير بكل حرية رغم النظم الموجودة ، وبرنامج طرابلس وميثاق الجزائر ، ولكننا صبرنا على تلك الحالة لسبب واحد وهو انقاذ وحدة البلاد ومنع اراقة الدماء .

ان اختيارنا معروف ابان الحرب المسلحة وبعد الاستقلال ، وان اختيارنا سيظل اشتراكيا ، ذلك انه يضمن الوحدة والعمل والسعادة للشعب الجزائرى وللطبقات المحرومة منه .

وللأسفبقى ذلك فى الخطب والمهرجانات ولم يطبق عمليا .

نص العريضة الموقعة من طرف النواب الحاضرين بمدينة الجزائر

لثورتنا التى اهرقت فى سبيله دماء مليون ونصف مليون من الشهداء ،

وحيث ان تجاوز السلطة عن الاهداف المرسومة وجنوحها لخدمة الاغراض الشخصية قد اديا لنتائج خطيرة لم تتناول

ان نواب المجلس الوطنى الموقعين اسفله ،

نظرا للحالة التى آلت اليها مؤسسات الجمهورية التى شل سيرها وحولت مقاصدها بسبب تلاعب السلطة الفردية ، وبما ان هذه الحالة قد عرضت للخطر كيان مبدا مقدس

ويستنكرون أمام الرأي العام الاستفزازات العقيمة والمناورات الجنائية التي يقوم بها حفنة من المروجين الذين لا يترددون من جمع فلول الدعاة لتنميق العبارات على صورة معلمهم بالأمس ،

ويصرحون بأنهم مجندون الى جانب مجلس الثورة للقضاء على هذه المناورات ،

وهم يأتون بالمساندة الخالصة لمجلس الثورة في تحقيق أهدافه التي تضمنها بيان ١٩ يونيو الأثل الى انتصار الثورة الاشتراكية في نطاق احترام ميثاق طرابلس والجزائر ، وانهم يولون مجلس الثورة ثقتهم لكي يمارس السلطات والاختصاصات التي كانت موكولة الى رئيس الدولة السابق ولكي يتخذ جميع التدابير التي تتطلبها الظروف الحاضرة لحسن سير أجهزة الدولة .

فقط الجهاز السياسي وانما شملت كذلك أجهزة الدولة الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية ،

وحيث ان عزل رئيس الجمهورية السابق قد حصل يوم ١٩ يونيو سنة ١٩٦٥ لوضع حد لاساليب الادارة غير المنسجمة مع القواعد الاساسية للديمقراطية ،

وانه يجب التذكير بأن تلك العملية التي ترمى للسلام العمومي لا يمكن ان تحلل الى غير ذلك ، وواقعها انما هو تحرير الحركة العادية للاجهزة المعطلة في سبيل تشييد السلطة الشخصية ،

فان النواب الموقعين يؤيدون الانتفاضة التي وضعت حدا لدكتاتورية رئيس الجمهورية السابق ، رئيس مجلس الوزراء ، الامين العام للحزب ،

قائمة النواب الموقعين على العريضة

اللقب والاسم	العائلة	اللقب والاسم	العائلة
١ - عبادة محمد	قسنطينة	٣٠ - ابن حدو بو حجار	وهران
٢ - عبد العظيم عبد الدائم	المدية	٣١ - ابن حمودة بوعلام	الاصنام
٣ - عبيدي محمد الطاهر	الاوراس	٣٢ - ابن قداره عبد القادر	مستغانم
٤ - عبيسي سعد	الواحات	٣٣ - ابن خروف يوسف	الجزائر
٥ - عدنان محمد ولد الحاج بحوس	الساورة	٣٤ - ابن سعيد عبد الرحمن	وهران
٦ - عيشوبه محمد	مستغانم	٣٥ - باي اق اخموك	الواحات
٧ - عيسى محمد شريف	الاوراس	٣٦ - بوشافة بلقاسم	الجزائر
٨ - آيت زاوش معمر	وهران	٣٧ - بو شريط بلقاسم	قسنطينة
٩ - اقسام حاج حمادي	الواحات	٣٨ - بوداود عمر	قسنطينة
١٠ - آكلي محمد اوالحاج	تيزي وزو	٣٩ - بوزيم مختار	تلمسان
١١ - عاليه علي	عنابة	٤٠ - بوقادوم شريف	قسنطينة
١٢ - علي حيمود محمد	الاصنام	٤١ - بوكبير محمد	قسنطينة
١٣ - علي يحيى عبد النور	تيزي وزو	٤٢ - بو معزة بشير	سطيف
١٤ - علالي قويدر	وهران	٤٣ - بورقعة الاخضر	المدية
١٥ - عمار موهوب عبد القادر	المدية	٤٤ - بو سماحة محمد	الجزائر
١٦ - عمراني سعيد	عنابة	٤٥ - بو تفيقة عبد العزيز	تلمسان
١٧ - باعلي شريف صالح	الاوراس	٤٦ - شاذلي قادة	تيارت
١٨ - بابوش عبد الكريم	سطيف	٤٧ - شبيلة محمد	سطيف
١٩ - بلهوان احمد	الجزائر	٤٨ - شريف بلقاسم	قسنطينة
٢٠ - بطل صادق	الجزائر	٤٩ - شرفي ابراهيم	الواحات
٢١ - بخلاف محمد	مستغانم	٥٠ - دهان عمار	سطيف
٢٢ - بلعيد احمد	الاوراس	٥١ - داودين سعيد	سطيف
٢٣ - بلعيد احمد بن عبد الرحمن	الساورة	٥٢ - جعفري حاج عويسات	تيارت
٢٤ - بلحاج بوشعيب	وهران	٥٣ - جيلاني مبارك	سطيف
٢٥ - بلحميسي مجهد	مستغانم	٥٤ - فضال احمد	سطيف
٢٦ - بلحسين مبروك	سطيف	٥٥ - قليل عمار	قسنطينة
٢٧ - ابن الشيخ عبد الله	سعيدة	٥٦ - قناز محمود	عنابة
٢٨ - ابن ديب سلطان	عنابة	٥٧ - قران جيلالي	مستغانم
٢٩ - ابن قطاوط عدة	مستغانم	٥٨ - حاج علي بوبكر	سطيف

اللقب والاسم	العمالة	اللقب والاسم	العمالة
٥٩ - حاج اسماعيل محمد الهادي	قسنطينة	٨٥ - مخاشنة اسماعيل	عنابة
٦٠ - هامل لعماره	تيزي وزو	٨٦ - منجلي على	قسنطينة
٦١ - حميش بو جمعة	مستغانم	٨٧ - مسعدة محمد الشريف	الساورة
٦٢ - هدام تجيني	قسنطينة	٨٨ - مسعى محيى الدين	الاوراس
٦٣ - هرموش أرزقى	الجزائر	٨٩ - مستارى محمد	تلمسان
٦٤ - ايازورن محمد	تيزي وزو	٩٠ - مستغانمى احمد	تيارت
٦٥ - قائد احمد	تيارت	٩١ - معاد مولاي ادريس	الواحات
٦٦ - كامل صقر	قسنطينة	٩٢ - محمدى السعيد	تيزي وزو
٦٧ - كريم بشير	سعيدة	٩٣ - مولاي ابراهيم عبد الوهاب	الساورة
٦٨ - كركبان بن ناصر	الجزائر	٩٤ - نقادى بن زيان	تلمسان
٦٩ - خطيب يوسف	الاصنام	٩٥ - ولد ابراهيم سعيد	تيارت
٧٠ - خليفة لعرسى	قسنطينة	٩٦ - رايح نوار	عنابة
٧١ - خليل احمد	الواحات	٩٧ - رئيس محمد	قسنطينة
٧٢ - كريمى عبد الرحمن	الاصنام	٩٨ - رمضان الحاج ابراهيم	الواحات
٧٣ - العدلانى عمار	سطيف	٩٩ - رمضان عمر	الاصنام
٧٤ - العلوى يوسف	سطيف	١٠٠ - رزوق الطيب	الواحات
٧٥ - العربى العربى	تيارت	١٠١ - صحراوى عبد القادر	الساورة
٧٦ - الاصبّر اسماعيل	الجزائر	١٠٢ - سايقى محمد	المدينة
٧٧ - لواى محمود	الاوراس	١٠٣ - صالحى محمد الصغير	سطيف
٧٨ - مفلوى موسى	قسنطينة	١٠٤ - صديقى الطيب	تيزي وزو
٧٩ - محفوظ اسماعيل	الواحات	١٠٥ - سويسى عبد الكريم	عنابة
٨٠ - محيوز حسن	تيزي وزو	١٠٦ - سويح الهوارى	وهران
٨١ - محساس احمد	الجزائر	١٠٧ - طفراوى عبد القادر	مستغانم
٨٢ - مباركى بو علام	سطيف	١٠٨ - يزيد محمد	الجزائر
٨٣ - مدغرى احمد	سعيدة	١٠٩ - زمربلن محمد	المدينة
٨٤ - مفراوى محمد	سعيدة	١١٠ - زردانى عبد العزيز	الاوراس

نص العريضة المقدمة الى مجلس الثورة من قبل المحافظين الوطنيين ومراقبي الحزب

تدعيم السلطة الثورية وتشجيع مجتمع اشتراكى طبقا لميثاق الجزائر ،

- ويؤيدون بيان مجلس الثورة الذى اخذ على عاتقه الدفاع على مكاسب الثورة ضمن نطاق احترام نظم البلاد ،
- واخيرا يوجهون نداء الى المناضلين بأن يبقوا فى مناصبهم وان يضاعفوا من يقظتهم .

ان المحافظين الوطنيين ومراقبي الحزب ، المجتمعين هذا اليوم ٢١ يونيو سنة ١٩٦٥ بمقر الحزب ساحة الامير عبد القادر ، الجزائر وبعد تحليل بيان مجلس الثورة :

- يؤكدون ثمانية تمسكهم الدائم بالمبادئ الثورية التى قادت كفاح الشعب الجزائرى منذ اول نوفمبر سنة ١٩٥٤ ،
- ويتعهدون بأن يدافعوا ويساندوا كل عمل يكون هدفه

تصريح الاخ هوارى بومدين رئيس مجلس الثورة بتاريخ ٦ ربيع الأول عام ١٣٨٥ الموافق ٥ يوليو سنة ١٩٦٥ بمناسبة الذكرى الثالثة للاستقلال

أيها الشعب الجزائري الكريم :

بعد مرور ٣ سنوات على انتزاع استقلالنا الوطني تواجه بلادنا اليوم من جديد مصيرها التاريخي .
ففى هذه اللحظات الحاسمة يتجه كل منا بأفكاره ومشاعره الى ارواح أبطالنا الذين استشهدوا في ميدان الشرف والى
جميع المجاهدين الأبرار الذين ضحوا بأنفسهم وبكل عزيز لديهم لتستعيد الجزائر سيادتها وكرامتها وتسترجع حريتها
واستقلالها .

ان ذكريات الحرب التحريرية التى دامت ثمانى سنوات وما عاناه شعبنا من مآسى وآلام وقاسته بلادنا من تنكيل
وتخريب ما زال ولن يزال منبعاً يستوحى منه المناضلون الأوفياء روح الماثرة في النضال وحافزاً يقوى إرادتهم ويشحذ
عزائمهم ويدفع بهم الى اتمام ما بدأه أبطال ثورتنا وشرع في تشييده بناء استقلالنا الوطني الأمجاد .

وقد أبان مجلس الثورة في بيان ١٩ يونيو الأخير الوجه الى الأمة خطورة الحالة التى دفعته الى الاقدام على تحمل
مسؤولياته التاريخية .

فقد انتهى عهد التدجيل والتضليل وقضى على الحكم الفردى وانطوت صفحته الى الأبد بعد أن ضرت انحرافات
الخطيرة طوال ثلاث سنوات بأنظمتنا ومؤسساتنا وأصابتها في الصميم وبعد أن عمت فيه البلبلة وساد فيه الغموض
وتكدست فيه المسؤوليات والسلطات في يد واحدة وشردت صفوة المناضلين الثوريين الكفاء وكان فيه الترغيب والترهيب
وسيلة الحكم والنظام المتبع .

والطاغية المستبد بميله الى خلق الارادات واستبعاد القوى الحية في الأمة واهانتها وسعيه الى عرقلة اجهزة الدولة
وتجميدها وبخلق اسطورة المهدي المنتظر حول نفسه فدانتهك حرمة الثورة وخرق شرعيتها وذلك عمدا وعن سبق اصرار
وقد ترتب على ذلك كله أن ورثت الأمة عن نظام حكمه تركة ثقيلة الارزاء تلخص في ذوبان سلطة الدولة وتلاشيها لفائدة
اقطاعيات سياسية أو ادارية وفي مفهوم ديماغوجي للاشتراكية وفي تدهور الدولة وانهيار هيكلها وشل اجهزة الحزب
وعرقلتها .

ولم يكن الوضع في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي أحسن منه في المجالين السياسي والإداري .

فلم تكن أعماله صادرة عن دراسة بل ان تصرفات لم يكن القصد منها الا الدعاية الرخيصة ولفت الانتظار ، اذ كان
ينتهاز فرصة المهرجانات ومختلف المناسبات الطارئة لارتجال قرارات وليدة اللحظة لم يكن يرمى من ورائها في الحقيقة الا
الى التأثير على الجماهير وخلق عقولها وكسب مودتها لينسيها بذلك تناقضات سياسته الطائشة المضرة المبذرة لثروات البلاد
وميزانية الدولة .

ولكن شعبنا الذي كافح وتمذّب لنصرة المبادئ الثورية ولضمان مستقبل زاهر لا يمكن لاي أحد أن يخدعه دون أن
ينال العقاب الذي يستحقه .

وبالرغم من المظاهر الخداعة فقد كان الحكم الفردى يحمل في طياته بذور زواله .

وهكذا كانت انتفاضة يوم ١٩ يونيو الثورية أمراً حتمياً اقتضاه المنطق التاريخي لثورتنا .

أيها المواطنون :

ان مجلس الثورة بوضعه حدا للحكم الفردى قد أعاد للثورة حرمتها وأرجع لها شرعيتها وقدسيتها ، وبذلك ضمن
لها المضي في الطريق المستقيم واستمرار السير في اتجاهها السليم وفسح بذلك المجال لتطبيق مبادئ ثورتنا التحريرية
كما أن اتجاهاتنا الأساسية التى تضمنها برنامج طرابلس وميثاق الجزائر قد استعادت بفضل يوم ١٩ يونيو روح أول
نوفمبر وتحققت بذلك جميع الشروط لتطبيقها .

وذلك ان الاشتراكية جزء من تراثنا ولم تنتظر ظهور المشعوذين والدجالين لتصبح حقيقة ملموسة لدينا ومبدأ من
مبادئ سياستنا الوطنية ، اذ انها تعبير عن ارادة شعبنا وثمره كفاحه الثورى .

أيها الشعب الجزائري :

ان المجلس الثورة قد قطع على نفسه يوم ١٩ من شهر يونيو عهداً أمام الله والتاريخ على تغيير الأوضاع تغييراً جذرياً وقد
بدأت تظهر بوادر هذا التغيير اذ أن مصالح الدولة ومختلف أنواع النشاط في البلاد تسير منذ ذلك اليوم في أمن ونظام .

ان الثقة والاستقرار اللذين يسودان البلاد رغم المحاولات المغرضة الرجعية التي قامت بها شرذمة من المشوشين المحترفين الاجانب لخير دليل على ان الحكم الذي كان قائما على الكذب والتزليل اضعف من ان يصمد امام ارادة الشعب .

فالهدوء الشامل في البلاد عقب سقوط الطاغية قد كشف القناع الذي كان يخفى وراءه حقيقة مرة وواقعا مؤلما . لقد باءت بالفشل الذريع جميع المحاولات التي كانت ترمى الى مسح شخصية شعبنا وعوض ان تضعف الوعي الثوري لدينا فقد زادت قوة وعمقا ومناعة .

وان استجابة الجماهير وجميع اطارات الامة لنداء يوم ١٩ يونيو التاريخي لبرهان ساطع على ترحيب الشعب بذلك والجيش الوطني الشعبي المنبثق من الشعب والمكسرس جهوده لخدمته والحارس الامين على المبادئ المقدسة لثورتنا قد ادى رسالته بمساهمته بصورة حاسمة في ارجاع الشرعية الى ثورتنا .

ايها المواطنون :

في التاسع عشر من شهر يونيو الى مجلس الثورة على نفسه - وهو اعلى سلطة في البلاد - ان يضمن استمرار الثورة وذلك باعادة الاعتبار الى قيمنا التاريخية والتزم بأن يرجع الى الشعب كرامته المهانة وسيادته المقتضية وان يرد الى حزبنا ، حزب جبهة التحرير الوطني دوره الحقيقي كحزب طلائعي وان يقيم دولة طابعها الجد ودأبها النظام في ظل العدالة .

وسيكون حزب جبهة التحرير الوطني حزبا طلائعيا فعلا لاسير طبق قواعد المركزية الديمقراطية ويتكون من مناضلين ثوريين برهنوا على اخلاصهم وتفانيهم في خدمة الصالح العام .

وسوف يعهد اليه طبقا لبرنامج طرابلس وميثاق الجزائر بمهمة التخطيط والتوجيه والتنشيط والمراقبة ولن يكون دوره التسيير والحلول محل الدولة .

وبهذا الصدد سوف يعقد مؤتمر حقيقي بمعنى الكلمة لتعيين اجهزة الحزب في جو تسوده حرية التعبير والاختيار . ومن جهة اخرى علينا اقامة دولة تؤسس على مبادئ اخلاقية وتضمن الحقوق الاجتماعية وذلك في حدود احترام قيمنا العربية الاسلامية . كما يتعين علينا ان نجعل القيم المعنوية تسود مؤسساتنا وان نشيد دولة كاملة الاجهزة والهياكل حتى تكون قادرة على حفظ النظام الثوري وعلى حماية جميع موظفي الدولة من جميع انواع الضغط والتأثير وتجعلهم بمأمن من جميع ضروب الاغراء .

وسوف يضمن استمرار عمل الدولة بفضل دوام الاستقرار وتوفر الكفاءة الفنية والنشاط الفعال وغيرها من الصفات التي على الادارة ان تتحلى بها . وباختصار علينا ان نجعل من الدولة الاداة الحقيقية لتنفيذ سياسة متبصرة متماسكة وهذه احدى المهام الاساسية لثورتنا .

وسوف تمكن مؤسسات الدولة - بعد ان تقرها السلطات الشرعية في البلاد - الشعب من التعبير عن ارادته حتى يختار لنفسه دستورا مطابقا لمبادئ الثورة بحيث تستأصل جميع بذور الحكم الفردي .

وسيكون جهاز العدالة خاليا من كل تعسف وبمأمن من كل ضغط حتى تشمل الجميع على قدم المساواة ولن يكون اداة لسياسة شخص ولكن وسيلة لخدمة الثورة .

وستساعد هذه المؤسسات القائمة على المنطق على تنظيم حياة الشعب في الميدانين الداخلي والخارجي .

ايها المواطنون :

ان النهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا في اطار مؤسساتنا المطابقة لحاجات الشعب سيساعدها على وضع اسس سياستنا الوطنية وتوجيهها توجيها سليما .

كما ان ضمان ادارة سليمة محكمة التنظيم يكون الهدف منها تحقيق اتجاهاتنا الاساسية سوف يكون الشغل الشاغل لمجلس الثورة .

والآن نود ان نتساءل ؟ ما هي حقيقة الوضع الاقتصادي لدينا وقد مضت على استقلال بلادنا ثلاث سنوات ؟

والجواب : ان النتائج التي حصلنا عليها حتى الآن نتائج غير مرضية وتحت كل ما كنا نتوقعه .

وذلك سواء بالنسبة للتضحيات التي قدمها شعبنا ولا بالنسبة الى مطامحه المشروعة ولا بالنسبة الى امكانياتنا الحقيقية .

والواقع انه اذا كنا قد تجنبنا الكارثة واذا استطعنا المحافظة على بعض مكاسب الثورة فان الفضل في ذلك يعود الى الفلاحين والعمال والى نضجهم السياسي قبل كل شيء .

وذلك أن التسيير الذاتي في كلا القطاعين الفلاحي والصناعي لم يكن الا من صنع الفلاحين والعمال وحدهم ، ولئن حاول الحكم الفردي أن يتبنى ويستغل لفائده هذا النظام ، فانه في الواقع لم يزد على أن أصدر قانونا اقر به نظاما اختاره الشعب لنفسه .

ولكن الحكم البائد رفض تنظيم القطاع الاشتراكي تنظيما جديدا ففتح بذلك الباب لتشتيت القوى الثورية وصرف العمال عن الاهتمام بسير المؤسسات بل وشجع على تبذير رأس المال المنتج .

وقد تميز تطور الوضع الاقتصادي خلال السنوات الثلاث الاخيرة بانخفاض الانتاج وضياع رأس المال المنتج وتدهور النشاط في عديد من القطاعات واتساع هوة الفوارق بين منطقة وأخرى وبين قطاع وآخر ، وتدهور في الحالة الاقتصادية بعث على القلق وترتب عنه انعدام الثقة لدى الجماهير وفقدان الحماس لدى العمال .

وادی هذا الوضع في النهاية الى ادخار الناس لاموالهم عوض استثمارها مما ترتب عنه في النهاية فقدان تام لاستثمار الاموال .

وهذه الحالة الخطيرة نتيجة الطيش والارتجال والتخمينات ، هذه العيوب التي كانت منهج الحكم الفردي والتي كانت تتنافى وواقعنا الوطني . ولم يتردد الحكم الفردي في اصدار قرارات فوضوية أحاطت بها دعاية صارخة . وكان يقصد بها باصرار وتعنّت اظهار الحقيقة المرة على غير ما كانت عليه وذلك بابراز المظاهر الخلابية الجوفاء فحطم بذلك كل مجهود تبذله الجماهير الكادحة والعناصر الواعية في الامة .

اما في الميدان المالي فقد أدت سياسة التظاهر بالعظمة والتشبيث بالدعاية الفارغة الى تبذير اموال الدولة واضاعتها فيما لا يعود بخير على هذه البلاد .

ووجه آخر من الواجه الكثيرة للديماغوجية والعبث بالمسؤوليات هو معالجة مشاكل البناء الاشتراكي بوسائل وصور تتنافى وواقع بلادنا وخصائصها .

فالذي نهدف اليه ليس اقتسام الفنائم ، بل تحويل اقتصادنا وتعبئة كافة طاقاتها الحية من أجل تحقيق هذا التحويل .

ولبلوغ هذا الهدف يتعين علينا قبل كل شيء أن نعرف كيف نستثمر مواردنا الداخلية اذ أن المساعدة الخارجية وان كانت قائمة على أساس المساواة وعدم التدخل في شؤوننا الداخلية الا أنها لا ينبغي أن تكون الا مجرد عنصر تكميلي ، ولهذا ينبغي أن نهى ضمن الاتجاه الذي اخترناه ظروف الامن وعنصر الثقة التي من شأنها أن تضمن لنا زيادة ملحوظة في استثمار رأس المال القومي واستغلال الاموال المدخرة ومساهمة فعالة من كافة افراد الشعب بالنهوض بالاقتصاد الوطني .

ان مجموع مشاكلنا الاقتصادية في الحالة الراهنة تتلخص في ضرورة تحديد اختياراتنا وضبط اتجاهاتنا وطرق تطبيقها . فروح التسرع وعدم التبصر والاستبداد الاعمى والفوضى والاهمال والتفاوت الساذج ، ورفض سماع الحقيقة لانها لا تعجب وان كانت بديهة ساطعة ، كل هذه الامور التي كانت سائدة حتى يوم التاسع عشر من شهر يونيو ينبغي أن تزول وتمحى الى الابد .

اما قد زال التشديق بالاشتراكية الزائفة الجوفاء فعلى الان الشروع في بناء اقتصاد اشتراكي حقيقي ، وذلك ان الاجيال القادمة سوف لا تحفظ لنا شيئا من اقوالنا وانما ستحكم علينا بما سننجزه من اعمال . فعلى اذن العمل بوعي صحيح وعزم صادق .

انا نقطع على انفسنا العهد بأنه لن يعود بعد اليوم في هذه البلاد مجال للارتجال الاعمى ولن يسمح بالتبذير الذي اوشك ان يقضى على مبدأ التسيير الذاتي نفسه ، هذا المبدأ الذي هو أحد الاركان الاساسية لاتجاهنا الاشتراكي .

اما في القطاع الفلاحي فان اصلاح الزراعي الذي كان تحقيقه واجبا على الحكومة نحو الفلاحين نظرا للدور الفعال الذي قاموا به اثناء الثورة ، يجب ان يضمن لنا مساهمة الجماهير في تطور البلاد والنهوض بها وذلك بواسطة مؤسسات منظمة علينا انشاؤها .

ايها الشعب الكريم :

وبالنسبة لسياستنا الخارجية فقد اصرت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها في غرة نوفمبر ١٩٥٤ على أن تكون مع حركات الشعوب المكافحة من أجل الحرية والكرامة الانسانية .

وبلادنا مصممة كل التصميم على السير قدما في هذا الاتجاه الذي ارتضته لنفسها عاقدة العزم على تدعيم التضامن مع الشعوب المستعبدة ، ذلك التضامن الذي هو نتيجة الكفاح المشترك .

وبمناسبة هذه الذكرى الثالثة لاستقلالنا فان الجزائر تتوجه بتحياتها الاخوية الى جميع الشعوب الابية المناضلة من

فلسطين الى افريقيا الجنوبية التى تكافح ببطولة للتخلص من الاستعمار والتمييز العنصرى وتؤكد لحركات التحرير تأييدها المطلق ومناصرتها ماديا ومعنويا .

وامام العدوان الامبريالى الطرد والتهديدات التى يسلطها على الشعوب الضعيفة توجه الجزائر نداء الى جميع شعوب العالم الثالث بغية تعزيز صفوفها وتوطيد تضامنها ومضاعفة بقلتها .

وفى هذا تستوحى سياستنا الخارجية مبادئها الاساسية وحيويتها من التضامن الفعال مع اقطار المغرب العربى والعالم العربى عامة وافريقيا وكافة قوى التقدم والسلم فى العالم .

والجزائر المتمسكة بمبادئ جامعة الدول العربية وميثاق منظمة الوحدة الافريقية ستساهم دائما فى الجهود الرامية الى تحرير بقية اجزاء العالم العربى وافريقيا وتوحيدهما ، وهى مقتنعة بأن تحقيق المغرب العربى ضرورة تاريخية لانها من مقتضيات السياسة والاقتصاد ولانه يتجاوب والرغبات العميقة لشعوبه .

ان العمل من اجل السلم والتقدم ومحاربة الاستغلال ومكافحة التخلف كل هذا يضع الجزائر فى صف شعوب افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية التى تواجه نفس الصعوبات وتضطدم بنفس العقبات . وسيفتح المؤتمر الافريقى الاسوى الثانى الذى سينعقد فى شهر نوفمبر القادم بعاصمتنا سيفتح مجالا واسعا لتبادل الآراء ويفتح آفاقا جديدة لتنسيق الاعمال وتوحيد الجهود للكفاح ضد الامبريالية والاستعمار بنوعيه القديم والجديد معتمدين فى ذلك على تضامن حقيقى فى سبيل تحقيق اهداف مشتركة تتمشى ومصالح الشعوب النامية .

ان بلادنا حريصة اليوم اكثر من اى وقت مضى على المحافظة والسهر على استقلالها ومصممة على المضى فى سياسة عدم الانحياز وسيكون عملنا فى المجال الدولى مجردا من كل تزلف ولن يسمح لاي كان بالتدخل المباشر او غير المباشر فى شئوننا .

وستكون هذه السياسة القائمة على اسس واضحة والمطابقة لاتجاهاتنا الاساسية جدية وبعيدة عن الاعتبارات الجوفاء ومجردة من التعصب لتتمشى مع مسؤولياتنا التاريخية .

ان الجزائر مصممة على انتهاز سياسة سليمة مبنية على التعاون مع جميع البلدان فى حدود الاحترام المتبادل لسيادة كل دولة .

وهى تؤكد من جديد عزمها على زيادة توطيد علاقاتها بكافة الاقطار وخاصة بلدان العالم الثالث والدول الاشتراكية .

والجزائر اذ تسجل اليوم بارتياح ، وبعد تجربة الثلاث سنوات الاخيرة النتائج الايجابية الناجمة عن تعاونها مع فرنسا ترى ان هذا التعاون الذى أصبح تدريجيا يتماشى والواقع من شأنه أن يستمر وينمو فى جو من الثقة المتبادلة وعلى اساس تقدير سليم لمصالح كلا البلدين .

ايها المواطنين :

ان سمعة بلادنا فى المجال الدولى مرهونة قبل كل شئ بنجاحنا فى تشييد صرح مجتمعا وان نجاحنا ليتوقف على مدى شعورنا بخطورة الموقف ، فالأوضاع الاقتصادية والمالية أوشكت على الانهيار بسبب التهاون والاهمال وتبذير أموال الشعب لا لفرض سوى لكسب الشهرة وجلب النفع السياسى لشخص .

ان تقويم الأوضاع ممكن غير أنه لن يتم الا بالتزام التقشف فى جميع الميادين وبالدرجة الاولى فى جهازى الحزب والدولة .

وهذا التقدم يستدعى من المواطن مزيدا من الشعور بالصالح العام ويحتم على المسؤولين الاحترام لمصلحة الشعب والدولة .

ان الوطن فى حاجة ملحة اكيدة الى التنظيم وبث روح الجد وبذل الجهود المستمرة . ولكن سياستنا هذه اذ تأخذ بعين الاعتبار مطامحنا المشروعة فانها ستبنى على اساس امكانيات البلاد الحقيقية .

واخيرا فان مستقبل بلادنا سيكون رهن ارادة كل جزائرى وعلى قدر تمسكه بالمبادئ التى استشهد من أجلها خيرة ابنائها وصفوة اخواننا .

اما مجلس الثورة ، فانه حرصا منه على الوفاء بتعهدات التاسع عشر من شهر يونيو ١٩٦٥ سيعكف من جهته على الاضطلاع بالرسالة العظمى الملقاة على عاتقه ، ولن يألوا جهدا للعمل من أجل توفير أسباب التقدم والعدالة وتحقيق الازدهار والرفاهية لكافة أبناء هذا الشعب .

المجد والخلود لشهدائنا .

القسم الثاني

قوانين واوامر

الحجة عام ١٣٨٤ (١٣ ابريل سنة ١٩٦٥) المتضمن توزيع الاعتمادات المفتوحة بموجب ذلك القانون لوزير الصحة العمومية وقدماء المجاهدين والشؤون الاجتماعية ،
يأمر بما يلي :

المادة الاولى : يلغى من ميزانية عام ١٩٦٥ اعتماد قدره خمسة ملايين دينار جزائري (٥٠٠.٠٠٠ دج) مقيد في ميزانية وزارة الصحة العمومية وقدماء المجاهدين والشؤون الاجتماعية بالباب رقم ٤٢-١١ «المساعدة التقنية الدولية في الجزائر» .

المادة ٢ : يفتح في ميزانية عام ١٩٦٥ اعتماد قدره خمسة ملايين دينار جزائري (٥٠٠.٠٠٠ دج) يقيد في ميزانية وزارة الصحة العمومية وقدماء المجاهدين والشؤون الاجتماعية بالباب رقم ٤٦ - ٠٢ « سير المساعدة الطبية المجانية - مساهمة الدولة » .

المادة ٣ : يكلف وزير الصحة العمومية وقدماء المجاهدين والشؤون الاجتماعية بتنفيذ هذا الامر الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٩ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٥ .

هواري بو مدين

أمر رقم ٦٥ - ١٧٥

مؤرخ في ٢٩ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٥
يتضمن نقل اعتمادات في ميزانية وزارة التربية الوطنية

ان رئيس مجلس الثورة ،

- بمقتضى البيان المؤرخ في ١٩ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ١٩ يونيو سنة ١٩٦٥ ،

- وبمقتضى قانون المالية التكميلي لعام ١٩٦٥ رقم ٦٥-٩٣ المؤرخ في ٦ ذى الحجة عام ١٣٨٤ (٨ ابريل سنة ١٩٦٥) المعدل للقانون رقم ٦٤ - ٣٦٠ المؤرخ في ٢٦ شعبان عام ١٣٨٤ (٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٤) ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ١٠٤ المؤرخ في ١١ ذى الحجة عام ١٣٨٤ (١٣ ابريل سنة ١٩٦٥) المتضمن توزيع الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون مالية عام ١٩٦٥ لوزير التربية الوطنية ،

يأمر بما يلي :

المادة الاولى : يلغى من ميزانية عام ١٩٦٥ اعتماد قدره ستمائة ألف دينار جزائري (٦٠.٠٠٠ دج) مقيد في ميزانية وزارة التربية الوطنية في الباب ٣١ - ٣١ « مؤسسات التعليم

أمر رقم ٦٥ - ١٧٣

مؤرخ في ٢٩ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٥
يتضمن نقل اعتماد في ميزانية التكاليف المشتركة

ان رئيس مجلس الثورة ،

- بمقتضى البيان المؤرخ في ١٩ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ١٩ يونيو سنة ١٩٦٥ ،

- وبمقتضى قانون المالية التكميلي رقم ٦٥ - ٩٣ المؤرخ في ٦ ذى الحجة عام ١٣٨٤ (٨ ابريل سنة ١٩٦٥) ولا سيما مادته الرابعة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥-١١٢ المؤرخ في ١١ ذى الحجة عام ١٣٨٤ (١٣ ابريل سنة ١٩٦٥) المتضمن توزيع الاعتمادات المفتوحة لميزانية التكاليف المشتركة ،
يأمر بما يلي :

المادة الاولى : يلغى من ميزانية عام ١٩٦٥ اعتماد قدره خمسمائة ألف دينار جزائري (٥٠٠.٠٠٠ دج) مقيد في ميزانية التكاليف المشتركة في الباب ٤٢-١١ « النشاطات الدولية » .

المادة ٢ : يفتح في ميزانية عام ١٩٦٥ اعتماد قدره خمسمائة ألف دينار (٥٠٠.٠٠٠ دج) يقيد في ميزانية التكاليف المشتركة في الباب ٣٦ - ٢١ « اعانات للمنظمات ذات النفع الوطني » .

المادة ٣ : ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٩ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٥ .

هواري بو مدين

أمر رقم ٦٥ - ١٧٤

مؤرخ في ٢٩ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٥
يتضمن نقل اعتماد في ميزانية وزارة الصحة العمومية وقدماء المجاهدين والشؤون الاجتماعية

ان رئيس مجلس الثورة ،

- بمقتضى البيان المؤرخ في ١٩ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ١٩ يونيو سنة ١٩٦٥ ،

- وبمقتضى قانون المالية التكميلي رقم ٦٥-٩٣ المؤرخ في ٦ ذى الحجة عام ١٣٨٤ (٨ ابريل سنة ١٩٦٥) المعدل للقانون رقم ٦٤ - ٣٦٠ المؤرخ في ٢٦ شعبان عام ١٣٨٤ (٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٤) ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ١٠٢ المؤرخ في ١١ ذى

أمر رقم ٦٥ - ١٧٧

مؤرخ في ٢٩ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٥
يتضمن تحويل اعتماد من ميزانية وزارة الاوقاف الى ميزانية
رئاسة الجمهورية (المصالح المركزية)

ان رئيس مجلس الثورة ،
- بمقتضى البيان المؤرخ في ١٩ صفر عام ١٣٨٥ الموافق
١٩ يونيو سنة ١٩٦٥ ،

- وبمقتضى قانون المالية التكميلي رقم ٦٥ - ٩٣ المؤرخ
في ٦ ذى الحجة عام ١٣٨٤ (٨ ابريل سنة ١٩٦٥) المعدل
للقانون رقم ٦٤ - ٣٦٠ الصادر في ٢٦ شعبان عام ١٣٨٤
(٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٤) ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ١١١ المؤرخ في ١١ ذى
الحجة عام ١٣٨٤ (١٣ ابريل سنة ١٩٦٥) المتضمن توزيع
الاعتمادات المفتوحة لوزير الاوقاف بموجب قانون مالية عام
١٩٦٥ المعدل للقانون رقم ٦٤ - ٣٦٠ المؤرخ في ٢٦ شعبان
عام ١٣٨٤ (٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٤) ،

يأمر بما يلي :

المادة الاولى : يلقى من ميزانية عام ١٩٦٥ اعتماد قدره
خمسة آلاف دينار جزائري (٥٠٠٠ دج) مقيدة في ميزانية
وزارة الاوقاف في الباب ٣٤ - ٩١ « مستودع السيارات » .

المادة ٢ : يفتح في ميزانية عام ١٩٦٥ اعتماد قدره خمسة
آلاف دينار جزائري (٥٠٠٠ دج) يقيد في ميزانية رئاسة
الجمهورية (المصالح المركزية) في الباب رقم ٣٤ - ٩١
« مستودع السيارات » .

المادة ٣ : يكلف وزير الاوقاف بتنفيذ هذا الامر الذى
ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٩ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ٢٩ يونيو
سنة ١٩٦٥ .

هوارى بو مدين

أمر رقم ٦٥ - ١٧٨

مؤرخ في ٢٩ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٥
يتضمن تمديد الآجال المتعلقة بتسجيل عقود الزواج والولادات
والوفيات والطلاق في سجلات الحالة المدنية

ان رئيس مجلس الثورة ،

- بمقتضى البيان المؤرخ في ١٩ صفر عام ١٣٨٥ الموافق
١٩ يونيو سنة ١٩٦٥ ،

- وبناء على تقرير وزير العدل حامل الاختام ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٢ - ١٢٦ المؤرخ في ١٣ ديسمبر
سنة ١٩٦٢ المتعلق بالحالة المدنية والمعدل بالمرسوم رقم ٦٣
- ٤١٧ المؤرخ في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٣ ،

الناوى - الاجور الرئيسية » .

المادة ٢ : يفتح في ميزانية عام ١٩٦٥ اعتماد قدره ستمائة
الف دينار جزائري (٦٠٠.٠٠٠ دج) يقيد في ميزانية وزارة
التربية الوطنية في الباب ٣١ - ١٢ « مفتشية وادارة الاكاديمية
- تعويضات واعانات مختلفة » .

المادة ٣ : يكلف وزير التربية الوطنية بتنفيذ هذا الامر
الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٩ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ٢٩ يونيو
سنة ١٩٦٥ .

هوارى بو مدين

أمر رقم ٦٥ - ١٧٦

مؤرخ في ٢٩ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٥
يتضمن نقل اعتمادات في ميزانية وزارة الاصلاح الادارى
والوظيفة العمومية

ان رئيس مجلس الثورة ،

- بمقتضى البيان المؤرخ في ١٩ صفر عام ١٣٨٥ الموافق
١٩ يونيو سنة ١٩٦٥ ،

- وبمقتضى قانون المالية التكميلي لعام ١٩٦٥ رقم ٦٥ -
٩٣ المؤرخ في ٦ ذى الحجة عام ١٣٨٤ (٨ ابريل سنة ١٩٦٥)
المعدل للقانون رقم ٦٤ - ٣٦٠ المؤرخ في ٢٦ شعبان عام ١٣٨٤
(٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٤) ،

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٥ - ١١٠ المؤرخ في ١١ ذى
الحجة عام ١٣٨٤ (١٣ ابريل سنة ١٩٦٥) المتضمن توزيع
الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون مالية عام ١٩٦٥ لوزير
الاصلاح الادارى والوظيفة العمومية ،

يأمر بما يلي :

المادة الاولى : يلقى من ميزانية عام ١٩٦٥ اعتماد قدره
خمسة آلاف واحد عشر دينارا جزائريا (٥٠.١١٠ دج)
مقيد في ميزانية وزارة الاصلاح الادارى والوظيفة العمومية
في الباب ٣١ - ٤٠ « مفتشية الوظيفة العمومية والادارة » -
« تعويضات واعانات مختلفة » .

المادة ٢ : يفتح في ميزانية عام ١٩٦٥ اعتماد قدره خمسة
آلاف دينار واحد عشر دينارا جزائريا (٥٠.١١٠ دج) يقيد في
ميزانية وزارة الاصلاح الادارى والوظيفة العمومية في الباب
٣١ - ٩٢ « مرتب الموظفين الحائزين على عطلة طويلة الامد » .

المادة ٣ : يكلف وزير الاصلاح الادارى والوظيفة العمومية
بتنفيذ هذا الامر الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية
الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٩ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ٢٩ يونيو
سنة ١٩٦٥ .

هوارى بو مدين

يتعلق باحداث واصدار ووضع قيد التداول عملة معدنية جديدة

ان رئيس مجلس الثورة ،
- بمقتضى بيان مجلس الثورة الصادر في ١٩ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ١٩ يونيو سنة ١٩٦٥ ،

- وبمقتضى المادة ٥٦ من قوانين البنك المركزى الجزائرى الاساسية الواردة فى ملحق القانون رقم ٦٢ - ١٤٤ الصادر فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ المتضمن احداث وتحديد القوانين الاساسية للبنك المركزى الجزائرى ،

- وبمقتضى القانون رقم ٦٤ - ١١١ المؤرخ فى ٨ ذى الحجة عام ١٣٨٤ (١٠ ابريل سنة ١٩٦٤) المؤسسة بموجبه وحدة العملة الوطنية ،
يامر بما يلى :

المادة الاولى : توضع قيد التداول من قبل البنك المركزى الجزائرى وبتاريخ يجرى تحديده بقرار لاحق ، عملة معدنية جديدة مسكوكة لحساب الدولة بقطع من فئة ١ دينار و ٥ سنتيما و ٢٠ سنتيما و ١٠ سنتيمات و ٥ سنتيمات وسنتيم واحد .

المادة ٢ : ان ميزات القطع الجديدة هى كالآتى :
١ - التركيب المعدنى والوزن والابعاد :

التركيب المعدنى على النسبة المئوية					الخطوط والاطراف	الابعاد بالمليمتر	الوزن بالგრام	الاصناف
مغنيزيوم ومعاده اخرى	الالومنيوم	الزنك	النيكل	النحاس				
-	-	-	٢٥	٧٥	مسنن	٢٥	٧	١ دينار
-	-	٢٠	١	٧٩	مسنن	٢٤	٥	٥٠ سنتيم
-	-	٢٠	١	٧٩	أملس	٢٢	٤	٢٠ سنتيم
-	-	٢٠	١	٧٩	أملس	١٩	٢٥	١٠ سنتيم
٥	٩٥	-	-	-	أملس	٢١	٠.٨	٥ سنتيم
٥	٩٥	-	-	-	أملس	١٨	٠.٦	٢ سنتيم
٥	٩٥	-	-	-	أملس	١٦	٠.٥	١ سنتيم

بمعزل عن الرموز المرسومة اعلاه على كتابة دائرية باللغة العربية ، وبيانها كما يلى : « الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية » .

- ان قفاء كل قطعة تحتوى على كتابة عربية تدل على ثمن القطعة بالاحرف والارقام وكذلك على تاريخ سنة السك بالتقويم الهجرى والميلادى ١٣٨٣ - ١٩٦٤ .

وتكون هذه البيانات محددة على الشكل الآتى :

- على قطع الدينار الواحد ، توجد العبارة الدائرية باللغة العربية « الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية » .

- على قطع الخمسين سنتيما ، وعشرين سنتيما ، وعشرة سنتيمات توجد زخرفة عربية على عصابة دائرة .

- على قطع الخمسة سنتيمات وسنتيمين وسنتيم واحد

- وبمقتضى المرسوم رقم ٦٤ - ١٨٠ المؤرخ فى ١١ صفر عام ١٣٨٤ الموافق ٢٢ يونيو سنة ١٩٦٤ المتضمن تمديد المهل الخاصة بتسجيل عقود الزواج والولادات والوفيات والطلاق فى سجلات الحالة المدنية ،
يامر بما يلى :

المادة الاولى : ان الاجال المنصوص عليها فى المرسومين رقم ٦٢ - ١٢٦ المؤرخ فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ورقم ٦٣ - ٤١٧ المؤرخ فى ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٦٣ المشار اليهما والمتعلقان بتسجيل عقود الزواج والولادات والوفيات والطلاق الحاصلة بين اول نوفمبر سنة ١٩٥٤ واول يوليو سنة ١٩٦٢ فى سجلات الحالة المدنية قد مددت الى اول يوليو سنة ١٩٦٦ .

المادة ٢ : يكلف وزير العدل حامل الاختام بتنفيذ هذا الامر الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٢٩ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٥ .

هوارى بو مدين

امر رقم ٦٥ - ١٧٩

مؤرخ فى ٢٩ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٥

ب - الكتابات والرسوم :

ان وجه كل قطعة تمثل رسوما زخرفية دائرية يحدها من الشمال غصن صنوبر ومن اليمين غصن زيتون ويتلاقى هذان الغصنان المنحنيان على عقدة تضم اطرافهما المتناسقة . وفى داخل هذين الغصنين تبرز الرموز التالية :

- فى القاعدة ، هلال ونجمة تعلوهما ثلاث سنابل قمح محزمة ،

- على كل سنبله جانبية متناسقة مع الاخرى يبرز العلم الوطنى ،

- والسنبله الوسطى تحمل اليد الخمسة المصوغة التى تمثل خاتم الدولة .

وباستثناء قطعة الدينار الواحد ، تحتوى جميع القطع ،

يوجد اطار مضمن الاضلاع والزوايا على شكل قوس معقوف .
المادة ٣ : ان الحد الاقصى للقطع الجديدة المطروحة للتداول
 يعين حسبما يلي :

- د ج ٣٠٠٠٠٠٠٠ قطعة من فئة دينار واحد .
- د ج ٧٥٠٠٠٠٠٠ قطعة من فئة خمسين سنتيما .
- د ج ٦٠٠٠٠٠٠٠ قطعة من فئة عشرين سنتيما .
- د ج ١٠٠٠٠٠٠٠ قطعة من فئة عشرة سنتيمات .
- د ج ٢٠٠٠٠٠٠٠ قطعة من فئة خمسة سنتيمات .
- د ج ١٠٠٠٠٠٠٠ قطعة من فئة سنتيمين .
- د ج ٣٥٠٠٠٠٠٠ قطعة من فئة سنتيم واحد .

المادة ٤ : تحوز هذه القطع الجديدة السعر القانوني والقوة
 الابرائية مع القطع القديمة المشار اليها بالمادة ٥ من القانون
 رقم ٦٤ - ١١١ المؤرخ في ٨ ذى الحجة ١٣٨٤ (١٠ ابريل
 سنة ١٩٦٤) .

يجرى سحب القطع القديمة من التداول بصورة تدريجية
 وتجرد من سعرها القانوني بتاريخ يحدد بقرار لاحق .

المادة ٥ : ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية
 الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ٢٩ صفر عام ١٣٨٥ الموافق ٢٩ يونيو
 سنة ١٩٦٥ .

هوارى بو مدين